المرفق الثاني

الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي المعقودة في سانت جورجز في الفترة من ٢ إلى ٤ أيار/مايو ٢٠١٩ بشأن تنفيذ العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار: تعجيل إنهاء الاستعمار عن طريق تجديد الالتزام واتخاذ تدابير عملية

أولا – مقدمة

١ – أعلنت الجمعية العامة، في قرارها ١١٩/٦٥، الفترة ٢٠١١–٢٠٢٠ عقدا دوليا ثالثا للقضاء على الاستعمار، وأهابت بالدول الأعضاء تكثيف جهودها لمواصلة تنفيذ خطة عمل العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار (A/56/61، المرفق) والتعاون مع اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة على استكمال الخطة عند الاقتضاء، لكي تُستخدم كأساس لخطة عمل للعقد الدولي الثالث.

٢ – ووافقت الجمعية العامة، في قرارها ١٢٣/٧٣، على برنامج عمل اللجنة الخاصة المتوخى لعام ٢٠١٩، الذي يشمل عقد حلقة دراسية في منطقة البحر الكاريبي.

٣ – وكان الغرض من الحلقة الدراسية هو تمكين اللجنة الخاصة من استقاء آراء ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والخبراء وأعضاء المجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة في عملية إنهاء الاستعمار، الذين يمكنهم مساعدة اللجنة الخاصة في تحديد نُهج السياسات والسبل العملية التي يمكن اتباعها في عملية الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار. وستساعد المناقشاتُ التي تجري في إطار الحلقة الدراسية اللجنةَ على إجراء تحليل وتقييم واقعيّين للحالة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، على أساس كل حالة على حدة، وللسبل التي تتيح لمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل تعزيز برامج المساعدة المقدَّمة لتلك الأقاليم.

٤ – وستواصل اللجنة الخاصة النظر في مساهمات المشاركين في دورتها الموضوعية المقرر عقدها في نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠١٩، بغرض تقديم مقترحات للجمعية العامة بشأن تحقيق أهداف العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار.

ثانيا – تنظيم الحلقة الدراسية

٥ – عقدت الحلقة الدراسية في سانت جورجز في الفترة من ٢ إلى ٤ أيار/مايو ٢٠١٩. وعُقدت في إطارها خمس جلسات شارك فيها ممثلون عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، والدول القائمة بالإدارة، والمنظمات غير الحكومية، إلى جانب الخبراء (انظر التذييل الأول). ونُظمت الحلقة الدراسية على نحو يشجع على إجراء تبادل مفتوح وصريح للآراء.

٦ – وتولّت تنظيم الحلقة الدراسية الممثلة الدائمة لغرينادا لدى الأمم المتحدة ورئيسة اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، كيشا ماكغواير، بمشاركة الدول التالية الأعضاء في اللجنة: الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وبابوا غينيا الجديدة،

وتيمور – ليشتي، والجمهورية العربية السورية، ودومينيكا، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسيراليون، وشيلي، والصين، والعراق، وغرينادا، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وفيجي، وكوبا، وكوت ديفوار، والكونغو، ونيكاراغوا. وشاركت الدول القائمة بالإدارة، وهي فرنسا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، بصفة دول مراقبة. وشاركت الدول الأعضاء الأخرى التالية أيضا بصفة دول مراقبة: الأرجنتين، وإسبانيا، وأوغندا، والجزائر، والمغرب، وهندوراس.

٧ – وفي الجلسة الأولى، المعقودة في ٢ أيار/مايو ٢٠١٩، عُينت لورين روث بانيس – روبيرتس (دومينيكا) وياسي ماكسيمين برو (كوت ديفوار) نائبين لرئيسة الحلقة الدراسية، بينما عُين فريد ساروفا (بابوا غينيا الجديدة) مقررا.

٨ – وفي الجلسة نفسها، اعتمدت الحلقة الدراسية برنامج عملها (CRS/2019/CRP.2).

٩ – ويرد فيما يلي جدول أعمال الحلقة الدراسية:

١ – دور اللجنة الخاصة في تحقيق أوجه تقدم قابلة للاستمرار في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من خلال التعاون والتعاضد وتوافق الآراء:

(أ) وضع استراتيجيات لكفالة تحقيق تقدم في عملية إنهاء الاستعمار؛

(ب) تعزيز التعاون مع الدول القائمة بالإدارة والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والجهات المعنية الأخرى.

٢ – منظورات الدول القائمة بالإدارة، والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، والجهات المعنية الأخرى:

(أ) التطورات السياسية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي:

‘١’ في منطقة البحر الكاريبي؛

‘٢’ في منطقة المحيط الهادئ؛

‘٣’ في مناطق أخرى؛

(ب) استراتيجيات للتغلب على التحديات التي تعترض عملية إنهاء الاستعمار؛

(ج) كفالة رفاه شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وتقدمها على كل من الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي.

٣ – دور منظومة الأمم المتحدة في تقديم المساعدة الإنمائية إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة: العروض التي تقدمها الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة واللجان الاقتصادية الإقليمية وغيرها من الكيانات.

٤ – التوصيات الرامية إلى النهوض بعملية إنهاء الاستعمار.

ثالثا – وقائع الحلقة الدراسية

ألف – افتتاح الحلقة الدراسية

١٠ – في ٢ أيار/مايو ٢٠١٩، افتتحت كيشا ماكغواير (غرينادا) الحلقة الدراسية بصفتها رئيسة اللجنة الخاصة.

١١ – وفي الجلسة نفسها، ألقى بيتر ديفيد، وزير الخارجية والعمل في غرينادا، كلمة أمام المشاركين في الحلقة الدراسية.

١٢ – وفي الجلسة نفسها أيضا، وجه الأمين العام رسالة بالفيديو إلى المشاركين في الحلقة الدراسية.

باء – البيانات والمناقشات[١]

١٣ – في الجلسة الأولى، المعقودة في ٢ أيار/مايو، أدلت ممثلة كوبا ببيان بشأن الممثل المعتمد لدى البعثة الدائمة لكوبا لدى الأمم المتحدة في نيويورك، الذي أراد المشاركة في الحلقة الدراسية ولكنه لم يتمكن من ذلك بسبب عدم إصدار سلطات الولايات المتحدة الأمريكية تأشيرة دخول له، وأشارت إلى أنه من المهم أن تعالج اللجنة هذه المسألة. وأدلت الرئيسة ببيان. وأدلى ممثلو الجمهورية العربية السورية، والاتحاد الروسي، وسانت كيتس ونيفس، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، ونيكاراغوا، وغرينادا، والمراقب عن الجزائر ببيانات تأييدا لكوبا.

١٤ – وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل الجمهورية العربية السورية ببيان أعرب فيه عن القلق إزاء مسألة عدم تقديم الأمم المتحدة تمويلا لمشاركة ممثل الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) في الحلقة الدراسية. وأدلى ببيانات بشأن المسألة نفسها ممثلو الاتحاد الروسي، وكوبا، وتيمور – ليشتي، ونيكاراغوا، والمراقب عن الجزائر تأييدا للممارسة السابقة. وأدلت الرئيسة ببيان لتوضيح القرار وفقا للمادة ٦ من النظام الداخلي المتعلق بتسيير الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي الذي اعتمدته اللجنة، على النحو المبين في مرفق الوثيقة A/AC.109/2019/19. وأدلى ممثلو كل من سيراليون، ودومينيكا، وأنتيغوا وبربودا، وكوت ديفوار، وشيلي، وسانت لوسيا، وسانت كيتس ونيفس، والكونغو، وبابوا غينيا الجديدة، وغرينادا، وإندونيسيا، وفيجي، والمراقب عن المغرب ببيانات تأييدا للرئيسة.

١٥ – وفي الجلسة نفسها، وفي إطار البند ١ من جدول الأعمال، أدلت الرئيسة ببيان. وأدلى ببيانات ممثلو كل من إندونيسيا، والصين، وبابوا غينيا الجديدة، وسيراليون، وإثيوبيا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وتيمور – ليشتي، والمراقبون عن الأرجنتين، وإسبانيا، وفرنسا، وأوغندا، وكذلك جوزيف جون بوسانو. وأدلى ببيانين أيضا الخبيران التاليان اسماهما: ويلما ريبيرون – كوياسو وبيتر كليغ.

١٦ – وفي الجلسة الثانية، المعقودة في ٢ أيار/مايو، بدأ المشاركون في الحلقة الدراسية النظر في البند ٢ (أ) ’١‘ من جدول الأعمال واستمعوا إلى عروض قدمها رئيس وزراء جزر فرجن البريطانية، أندرو فاهي،

(١) البيانات وورقات المناقشة للحلقة الدراسية متاحة على الموقع الشبكي للأمم المتحدة المتعلق بإنهاء الاستعمار www.un.org/en/decolonization/.

ونائب رئيس وزراء برمودا، والتر روبان، ونائب حاكم جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، تريغنزا روش، بشأن المسائل المتعلقة بكل من هذه الأقاليم. وقدم عروضا أيضا ثلاثة خبراء هم السيد كليغ، وجوديث بورن، والسيدة ريبيرون – كوياسو.

١٧ – وفي الجلسة نفسها، أدلت ممثلة كوبا ببيان. وأدلى ببيان أيضا كل من السيد بوسانو وسيدي محمد عمر. وأدلى ببيان أيضا السيد كليغ.

١٨ – وفي الجلسة نفسها، بدأ المشاركون في الحلقة الدراسية النظر في البند ٢ (أ) ’٢‘ من جدول الأعمال واستمعوا إلى عرضين قدمهما مانويل تيراي بشأن مسألة بولينيزيا الفرنسية، وملفين وون بات – بورجا بشأن مسألة غوام. وقدم عرضا أيضا الخبير مايكل لوجان بفاكوا. وأدلى ببيانات ممثلو كل من بابوا غينيا الجديدة وشيلي والمراقبان عن نيوزيلندا وفرنسا.

١٩ – وفي الجلسة الثالثة، المعقودة في ٣ أيار/مايو، بدأ المشاركون في الحلقة الدراسية النظر في البند ٢ (أ) ’٣‘ من جدول الأعمال واستمعوا إلى عرض بشأن مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)[٢]، قدمه روجر أنتوني إدواردز، وعرض بشأن مسألة جبل طارق، قدمه السيد بوسانو، وعرض بشأن مسألة الصحراء الغربية، قدمه السيد عمر ومحمد عبا.

٢٠ – وفي الجلسة نفسها، استمع المشاركون في الحلقة الدراسية إلى مزيد من البيانات أدلى بها ممثلو كل من كوبا، ونيكاراغوا، والجمهورية العربية السورية، وتيمور – ليشتي، وشيلي، والصين، وبابوا غينيا الجديدة، والكونغو، وكوت ديفوار، وغرينادا، ودومينيكا، وسانت لوسيا، وسانت كيتس ونيفس، وأنتيغوا وبربودا، والاتحاد الروسي، والجمهورية فنزويلا البوليفارية، والمراقبون عن إسبانيا، والأرجنتين، والجزائر، وهندوراس والمغرب، وكذلك السيد بوسانو، والسيد عمر، والسيد إدواردز. وأدلى ببيان أيضا كل من المراقب عن الجزائر والمراقب عن المغرب. وأدلى ببيان أيضا لويس غوستافو فيرنيت.

٢١ – وفي الجلسة الرابعة، المعقودة في ٣ أيار/مايو، نظر المشاركون في الحلقة الدراسية في البند ٢ (ب) و (ج) والبندين ٣ و ٤ من جدول الأعمال. وفي إطار البند ٣ من جدول الأعمال، قدمت عرضا ممثلة صندوق الأمم المتحدة للسكان، دنيز بلاكستوك. واستمع المشاركون في الحلقة الدراسية إلى بيانين أدلى بهما ممثلا سيراليون وفيجي. وأدلى ببيان أيضا كل من السيدة ريبيرون – كوياسو والسيدة بورن.

٢٢ – وفي الجلسة الخامسة، المعقودة في ٤ أيار/مايو، عقد أعضاء اللجنة الذين حضروا الحلقة الدراسية مشاورات غير رسمية بشأن مشروع استنتاجات وتوصيات الحلقة الدراسية.

جيم – اختتام الحلقة الدراسية

٢٣ – في الجلسة الخامسة أيضا، عرض المقرر مشروع تقرير الحلقة الدراسية، الوارد في الوثيقة CRS/2019/CRP.13، والذي اعتمده المشاركون.

٢٤ – وأدلى ممثل الجمهورية العربية السورية ببيان تعليلا لموقفه بعد اعتماد التقرير.

(٢) ثمة نزاع قائم بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بشأن السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس).

٢٥ - وفي الجلسة نفسها، اعتمد المشاركون بالتزكية مشروع قرار أعربوا فيه عن التقدير لحكومة غرينادا وشعبها (انظر التذييل الثاني).

٢٦ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى بيتر ديفيد، وزير الخارجية والعمل في غرينادا، بملاحظات ختامية. وأدلت رئيسة اللجنة الخاصة أيضا ببيان ختامي.

رابعا - استنتاجات وتوصيات

٢٧ - أشار أعضاء اللجنة الخاصة المشاركون في الحلقة الدراسية إلى إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، وإلى دور اللجنة الخاصة في دراسة تطبيق الإعلان وتقديم الاقتراحات والتوصيات بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان والمرحلة التي بُلغت في التنفيذ وإبلاغ الجمعية عن هذا الموضوع.

٢٨ - وأكد الأعضاء المشاركون مجددا على الأهمية المتواصلة للاستنتاجات والتوصيات التي خلصت إليها الحلقات الدراسية السابقة.

٢٩ - وإضافة إلى ذلك، وعملا بالمادة ٩ من النظام الداخلي للحلقة الدراسية (A/AC.109/2019/19، المرفق)، سيُقدم الأعضاء المشاركون استنتاجات الحلقة الدراسية وتوصياتها إلى اللجنة الخاصة في دورتها الموضوعية في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٩.

ألف - تنفيذ العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار: تعجيل إنهاء الاستعمار عن طريق تجديد الالتزام واتخاذ تدابير عملية

٣٠ - جاء في الملاحظات الختامية لأعضاء اللجنة الخاصة المشاركين ما يلي:

(أ) أشاروا إلى أن الفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ أعلنتها الجمعية العامة عقدا دوليا ثالثا للقضاء على الاستعمار، وقيّموا التقدم المحرز، واستعرضوا أساليب العمل الحالية واستجمعوا زخما متجددا بهدف إنجاز المهمة التاريخية التي كلفت بها اللجنة الخاصة؛

(ب) سلموا بأن القضاء على الاستعمار هو إحدى أولويات الأمم المتحدة ولا يزال إحدى أولوياتها للعقد الدولي الثالث الذي كان قد بدأ في عام ٢٠١١، وشددوا على ضرورة تخصيص ما يكفي من الدعم المالي لوحدة إنهاء الاستعمار التابعة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام في الأمانة العامة من أجل التنفيذ التام للولايات التي أناطتها بها الدول الأعضاء؛

(ج) أكدوا من جديد على دور اللجنة الخاصة باعتبارها الأداة الأساسية لتعزيز عملية إنهاء الاستعمار والتعجيل بتنفيذ خطة العمل الرامية إلى تحقيق أهداف العقد الثالث، وفقا لقرار الجمعية العامة ١١٩/٦٥، فضلا عن رصد الحالة في الأقاليم؛

(د) أكدوا من جديد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل قيادة العملية السياسية نحو إنهاء الاستعمار بدعم قوي من الأمين العام ووكالات منظومة الأمم المتحدة، وصناديقها وبرامجها، وشددوا على أن الدعم المقدم من الأمم المتحدة ينبغي أن يوفر إلى أن تحل بطريقة مرضية جميع قضايا إنهاء الاستعمار المعلقة؛

(هـ) أشاروا إلى أن تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، ليس كاملا طالما ظلت هناك أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي لم تمارس بعد حقها في تقرير المصير، وفقا للقرارات ذات الصلة فيما يخص جميع الأقاليم التي ينظر في حالاتها في إطار جدول أعمال اللجنة الخاصة(٢)، بما في ذلك القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة واللجنة بشأن حالات استعمارية خاصة ومعينة، وشددوا على أن الحقوق غير القابلة للتصرف لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي يجب أن تكفلها الأمم المتحدة واللجنة بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة وقراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) و ١٥٤١ (د-١٥) المؤرخين ١٤ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠؛

(و) سلموا بأنه ما زال الكثير مما يتعين القيام به في مجال إنهاء الاستعمار، ومع ذلك، أقروا بالجهود المبذولة من أجل تنشيط أعمال اللجنة الخاصة بما يتماشى مع ولاياتها؛

(ز) حدّدوا عددا من المسائل في عملية إنهاء الاستعمار أثناء العقد الثالث، بما في ذلك أثر تغير المناخ، لا سيما على الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، والأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، ودور التعاون الإقليمي، والتثقيف والتوعية العامة، ودور المجتمع المدني، ودور المرأة، وتمكين الفئات الضعيفة من الناس، وضرورة بناء القدرة على الحكم الذاتي الكامل؛

(ح) أخذوا في اعتبارهم قرار الجمعية العامة ١٨٠٣ (د-١٧) بشأن سيادة الشعوب على ثرواتها ومواردها الطبيعية وفقا لميثاق الأمم المتحدة ولما يتصل بالموضوع من قرارات صادرة عن الأمم المتحدة بشأن إنهاء الاستعمار؛

(ط) أكدوا، في ضوء الطابع الشامل لكثير من التحديات التي تواجهها بعض الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في إطار دينامية العالم المترابط في يومنا هذا، على ضرورة بذل جهود، من خلال مشاركة الأطراف المعنية، وعلى أساس كل حالة على حدة، من أجل مواصلة تعزيز القدرة الإدارية والحوكمة الرشيدة والاستدامة الاقتصادية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وذلك لتمكين الأقاليم من معالجة المسائل الشاملة بطريقة كلية؛

(ي) أقرّوا بأن تغير المناخ قد جعل العديد من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي معرضة لهشاشة بيئية واقتصادية أكبر، وبأن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة أبرزت أهمية الاستدامة الاقتصادية وتنويع الأسس الاقتصادية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛

(ك) أقروا بالدور المهم الذي تؤديه وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والتنظيمات الإقليمية في مساعدة العديد من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على مواجهة مختلف التحديات الناشئة، وفي هذا الصدد، دعوها إلى التعجيل بمشاركتها في أعمال اللجنة الخاصة، بوسائل منها المشاركة في الحلقات الدراسية الإقليمية المتعلقة بإنهاء الاستعمار، بناء على دعوة من اللجنة وعن طريق الدورة العادية للجنة في إطار بنود جدول الأعمال ذات الصلة بالموضوع، ودعوا اللجنة الخاصة إلى إعداد برامج للتعاون مع هيئات الأمم المتحدة المعنية وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع؛

(ل) شددوا على أن التثقيف والتوعية العامة، بما في ذلك تثقيف الشعوب الأصلية وتوعيتها، ما زالا يشكلان عنصرين حاسمين في إنهاء الاستعمار، وأشاروا، في هذا الصدد، إلى مسؤولية الدول القائمة بالإدارة عن ضمان أن تكون الشعوب المعنية في وضع يمكنها من اتخاذ قرارات مستنيرة

بشأن الوضع السياسي لأقاليمها في المستقبل، وفقا لقرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة ومع مراعاة قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، التي دعت فيها الجمعية العامة الدول القائمة بالإدارة إلى أن تعد، بالتعاون مع حكومات الأقاليم وهيئات منظومة الأمم المتحدة المناسبة، برامج للتثقيف السياسي للأقاليم بهدف تعزيز الوعي بين الناس بحقهم في تقرير المصير؛

(م) رحّبوا بالدعوات إلى تنفيذ مشاريع مشتركة لتعزيز وعي الناس بطبيعة العلاقة الدستورية في بعض الأقاليم، تشارك فيها الأمم المتحدة، والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، والدول القائمة بالإدارة، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

(ن) أكدوا أهمية دور المرأة في عملية إنهاء الاستعمار، في مجالات منها التعليم، والقضاء على الفقر، وتمكين المجتمع المحلي؛

(س) اعترفوا بدور الحوار مع المجتمع المدني في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وبالحاجة إلى تعزيزه، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

(ع) اعترفوا بدور المجتمع المدني، بما في ذلك قطاع الأعمال والمنظمات غير الحكومية، في عملية التنمية وفي تيسير تحقيق الاستدامة الاقتصادية في الأقاليم ورفاه شعوبها؛

(ف) شدّدوا على أن عمليات استعراض الوضع و/أو الاستعراض الدستوري في بعض الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي عمليات دقيقة ينبغي أن تلبي توقعات معينة صوب تحقيق إنهاء الاستعمار فيها، على أساس كل حالة على حدة، بما في ذلك، عند الاقتضاء، من خلال الاتصال والحوار غير الرسميين وعلى المستوى العملي فيما بين جميع المعنيين؛

(ص) أكدوا مجددا أن تعزيز التفاعل والتعاون بين اللجنة الخاصة والدول القائمة بالإدارة يظل أمرا ذا أهمية حاسمة لتنفيذ ولاية الأمم المتحدة المتعلقة بإنهاء الاستعمار، وستستفيد منه جميع الأطراف المعنية، بما فيها الدول القائمة بالإدارة ذاتها، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٢٣/٧٣ وجميع القرارات الأخرى ذات الصلة، ورحبوا في هذا الصدد بمشاركة ثلاث من الدول القائمة بالإدارة التي لم تكن ممثلة في الحلقة الدراسية لعام ٢٠١٨، وكرروا دعوتهم الموجهة إلى جميع الدول القائمة بالإدارة للدخول في حوار بناء مع اللجنة الخاصة في المستقبل؛

(ق) أكدوا من جديد على أن التقدم لا يمكن أن يتحقق إلا بالتعاون النشط للدول القائمة بالإدارة، وفي هذا الصدد، شددوا على أنه يعتبر من المفيد أن يكرر طلب استخدام المساعي الحميدة للأمين العام في هذه العملية؛

(ر) شددوا على أهمية المشاركة الكاملة والهادفة في الحلقات الدراسية الإقليمية من جانب المدعوين، وفقا للمبادئ التوجيهية للحلقات الدراسية ونظامها الداخلي، وأعربوا في هذا الصدد عن بالغ قلقهم من العقبات البيروقراطية التي تعترض هذه المشاركة وحثوا جميع الجهات المعنية على أداء جميع واجباتهم في حينها وبمسؤولية تحقيقا لتلك الغاية؛

(ش) اعترفوا بأهمية مشاركة الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة التي ليست أعضاء في اللجنة الخاصة بنشاط في عمل اللجنة، ورحبوا في هذا الصدد بمشاركة الأرجنتين، وإسبانيا، وأوغندا، والجزائر، والمغرب، وهندوراس في الحلقة الدراسية؛

باء – تنفيذ العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار: تعجيل إنهاء الاستعمار عن طريق تجديد الالتزام واتخاذ تدابير عملية في منطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك متابعة نتائج الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ لعام ٢٠١٨

٣١ - جاء في الملاحظات الختامية لأعضاء اللجنة الخاصة المشاركين ما يلي:

فيما يتعلق بالحالة في برمودا:

(أ) رحبوا بتجديد مشاركة ممثل برمودا في الحلقة الدراسية، للمرة الأولى منذ عام ٢٠١٢، وأعربوا عن تقديرهم للبيان الذي أدلى به نائب رئيس الوزراء والمعلومات التي قدمها؛

(ب) أحاطوا علما بالبيان الذي أدلى به الممثل، والذي أكد فيه، في سياق سجل الملكية النفعية العام، أن الترتيب الدستوري لبرمودا لا يسمح للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بسن التشريعات في الإقليم؛

(ج) أحاطوا علما أيضا بالبيان الذي أدلى به الممثل والذي مفاده أن برمودا إذا سعت، في مرحلة ما في المستقبل، إلى الحصول على السيادة الكاملة، ينبغي أن تتبع عملية سليمة تتمثل في إشراك الجمهور من خلال حملة شاملة لتثقيفه بغية التأكد من إرادة الشعب في هذا الصدد، بمساعدة اللجنة الخاصة ومشورتها.

فيما يتعلق بالحالة في جزر فرجن البريطانية:

(أ) رحبوا بتجديد مشاركة ممثل جزر فرجن البريطانية في الحلقة الدراسية، للمرة الأولى منذ عام ٢٠١٣، وأعربوا عن تقديرهم للبيان الذي أدلى به رئيس الوزراء والمعلومات التي قدمها؛

(ب) أحاطوا علما بالبيان الذي أدلى به رئيس الوزراء، الذي ذكر فيه أن العلاقة بين الإقليم والدولة القائمة بالإدارة تتطلب المساءلة الدولية المنصوص عليها في إطار الأمم المتحدة المتعلق بإنهاء الاستعمار؛

(ج) أحاطوا علما أيضا بالمعلومات المقدمة التي تفيد بأنه، على الرغم من إحراز تقدم في المجال الدستوري، لا تزال هناك تناقضات في ترتيب الحكم الذاتي الداخلي في الإقليم، بما في ذلك تعيين حاكم غير منتخب يتمتع بسلطات التدخل في شؤون الإقليم؛

(د) أحاطوا علما كذلك بالبيانات التي أُدلي بها ومفادها أنه، في السنوات الأخيرة، أصبحت العلاقة بين الإقليم والدولة القائمة بالإدارة متوترة بصورة متزايدة، حيث أصبحت المملكة المتحدة تتدخل بدرجة أكبر في مجالات الحكم المفوضة دستوريا إلى حكومة الإقليم، بما في ذلك اعتماد قانون الجزاءات ومكافحة غسل الأموال لعام ٢٠١٨، الذي يفرض سجلات عامة للملكية النفعية على الأقاليم، وأن الضرر الاقتصادي الناجم عن هذا التشريع على قطاع الخدمات المالية في الإقليم لا يمكن تعويضه؛

(هـ) أحاطوا علما بالمعلومات المقدمة والتي مفادها أن تقريرا صدر عن لجنة الشؤون الخارجية بمجلس العموم ونُشر في شباط/فبراير ٢٠١٩، يتضمن توصيات من قبيل دعوة أقاليم ما وراء البحار إلى إضفاء الطابع القانوني على زواج مثليي الجنس، وإلغاء صفة ”ابن الإقليم“، والسماح للمواطنين

البريطانيين المقيمين بصورة قانونية ومواطني أقاليم ما وراء البحار غير المؤهلين حاليا للتصويت والترشح للمناصب العامة بأن يتمكنوا من ذلك. وفي حين أن التقرير ليس له أي أثر قانوني، فإن هذه التوصيات تتغاضى تماما عن دستور جزر فرجن البريطانية وغيرها من الأقاليم؛

(و) أحاطوا علما أيضا بالمعلومات المقدمة والتي مفادها أن الوقت قد حان لإجراء عملية مراجعة للدستور في الإقليم؛

(ز) أحاطوا علما كذلك بالمعلومات المستكملة المقدمة عن الظروف في الإقليم عقب مرور إعصارين في عام ٢٠١٧، بما في ذلك المساعدة المقدمة وعملية التعافي، والهدف من ذلك هو إعادة بناء المجتمع بمزيد من القدرة على الصمود وتنويع الاقتصاد لدعم النمو الطويل الأجل، مع اعتبار حكومة الإقليم الهيئة الرئيسية التي تقود عملية التعافي؛

(ح) رحبوا بالبيان الذي أُدلي به ومفاده أن الإقليم يرغب في تعميق العلاقة مع الأمم المتحدة من أجل دعم أهداف التنمية المستدامة؛

(ط) أحاطوا علما بالمعلومات المقدمة والتي مفادها أن جزر فرجن البريطانية لا يمكنها الحصول على التمويل الدولي في إطار برامج الأمم المتحدة مثل مرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ، وأن الإقليم سيرحب بالحصول على صفة العضو المنتسب في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛

(ي) رحبوا بالبيان الذي أدلى به الممثل ومفاده أن اللجنة الخاصة تؤدي دورا مفيدا، وبالمقترحات التي قُدمت إلى اللجنة لتيسير تقييم الحكم الذاتي للإقليم، وتقييم أي أوجه قصور ديمقراطية في العلاقة بين الإقليم والدولة القائمة بالإدارة؛ وإيفاد بعثة زائرة إلى الإقليم؛ وتيسير حملة تثقيف بشأن تقرير المصير لإذكاء الوعي بشأن مجموعة الخيارات المتاحة إلى جانب الاستقلال؛ والحضور كمراقب رسمي في المداولات العامة خلال عملية مراجعة الدستور القادمة في الإقليم.

فيما يتعلق بالحالة في مونتسيرات:

أعربوا عن تقديرهم لحضور ممثل عن حكومة الإقليم[٣].

فيما يتعلق بالحالة في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة:

(أ) رحبوا بمشاركة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في الحلقة الدراسية للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٦، وأعربوا عن تقديرهم للبيان الذي أدلى به نائب الحاكم والمعلومات التي قدمها؛

(ب) أحاطوا علما بالبيان الذي أدلى به ومفاده أن جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة تتطلب تعاملا منفصلا في عملية إنهاء الاستعمار؛

(ج) أحاطوا علما أيضا بالمعلومات المقدمة ومفادها أن كونغرس الولايات المتحدة الأمريكية سن تشريعا يجيز صياغة دستور محليا، ولكن هذا الدستور يتطلب موافقة الكونغرس. غير أنه عملا بقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، لن تؤيد الأمم المتحدة اعتماد إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي دستورا يجب أن توافق عليه الدولة القائمة بالإدارة؛

(٣) مدير الشؤون الخارجية.

(د) أحاطوا علما كذلك بالبيان الذي أدلي به ومفاده أن حكومة الإقليم الحالية تدرك الحاجة إلى أن يشرع الإقليم في حوار جديد ومجد بشأن وضعه، وهو ما ينبغي أن يتوج بإجراء استفتاء على وضع الإقليم خلال فترة العضوية البالغة أربع سنوات. وهناك تحديات تتعلق بمسألة الهوية، وينبغي أن يكون للسكان الأصليين الحق في الحصول على اعتراف خاص. ويرحب الإقليم بوجود الأمم المتحدة بوصفها صوتا موضوعيا وموثوقا فيما يتعلق بعملية إنهاء الاستعمار، وكذلك بالدعم المالي والموارد الأخرى التي يمكن أن تساعد في الدفع قدما بالحوار. وينبغي للدولة القائمة بالإدارة أيضا أن تقدم الدعم المالي في هذا الصدد.

فيما يتعلق بالحالة في بورتوريكو:

(أ) رحبوا بمشاركة الخبيرة القادمة من بورتوريكو وبالمعلومات التي قدمتها؛

(ب) أحاطوا علما بالعرض الذي قدمته الخبيرة التي بينت تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة بالفعل في بورتوريكو بعد أن دمرها إعصارا إيرما وماريا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وأشارت إلى ارتفاع مستويات عدم المساواة في بورتوريكو، مشيرة إلى أن الفقر ارتفع من ٤٥ إلى ٦٠ في المائة بعد أن ضربها إعصارا إيرما وماريا، وأشارت أيضا إلى زيادة الوجود العسكري للولايات المتحدة، مشيرة إلى أن هذا الحشد العسكري يمثل انتهاكا لقرار الجمعية العامة ١٤٠/٥٧؛

(ج) أحاطوا علما أيضا بإشارة الخبيرة في عرضها إلى أن الولايات المتحدة تجاهلت القرارات التي اتخذتها اللجنة الخاصة بشأن بورتوريكو وعددها ٣٧ قرارا، وبتأكيدها على أن الولايات المتحدة تنتهك قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، وميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

(د) أحاطوا علما كذلك بتوصيات الخبيرة بأن تقدم الولايات المتحدة المعونة إلى بورتوريكو للمساعدة في التعافي من آثار إعصاري إيرما وماريا، وتسمح بمساعدة الوكالات الدولية والبلدان التي أبدت استعدادا للمساعدة، وتمتثل لالتزاماتها بموجب القرار ١٥١٤ (د-١٥) عن طريق التعجيل بإجراء عملية تسمح لشعب بورتوريكو بممارسة حقه في تقرير المصير بحرية.

جيم - تنفيذ العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار: تعجيل إنهاء الاستعمار عن طريق تجديد الالتزام واتخاذ تدابير عملية في منطقة المحيط الهادئ، بما في ذلك متابعة نتائج الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ لعام ٢٠١٨

٣٢ - جاء في الملاحظات الختامية لأعضاء اللجنة الخاصة المشاركين ما يلي:

فيما يتعلق بالحالة في غوام:

(أ) أعربوا عن تقديرهم للبيان الذي أدلى به ممثل حاكم غوام والمعلومات التي قدمها[٤]؛

(٤) المدير التنفيذي للجنة مجموعة غوام المعنية بإنهاء الاستعمار من أجل إعمال حق شعب الشامورو في تقرير مصيره وممارسته هذا الحق.

(ب) أحاطوا علما بآخر المعلومات المتعلقة بالدعاوى القضائية المتعلقة بالاستفتاء بشأن إنهاء الاستعمار ولجنة إدارة أراضي الشامورو؛

(ج) رحبوا بأن الفروع التنفيذية والتشريعية والقضائية لحكومة غوام تقودها النساء للمرة الأولى في تاريخ غوام؛

(د) أحاطوا علما مع الارتياح بالجهود التي تبذلها لجنة مجموعة غوام المعنية بإنهاء الاستعمار من أجل إعمال حق شعب الشامورو في تقرير مصيره وممارسته هذا الحق، مثل إجراء دراسة بشأن تقرير المصير لتقييم الوضع السياسي الراهن في غوام وتحليل خيارات الوضع السياسي وحملة تثقيف عن طريق وسائط الإعلام؛

(هـ) أحاطوا علما أيضا بالطلب الذي تقدم به الممثل في الحلقة الدراسية لإيفاد بعثة زائرة إلى الإقليم؛

(و) رحبوا بتصميم الإقليم على بناء علاقة قوية مع كل من الأمم المتحدة والدولة القائمة بالإدارة.

فيما يتعلق بالحالة في بولينيزيا الفرنسية:

(أ) أعربوا عن تقديرهم للبيان الذي أدلى به ممثل حكومة الإقليم والمعلومات التي قدمها[٥]؛

(ب) شاطروا اللجنة الخاصة قلقها المستمر من عدم تقديم الدولة القائمة بالإدارة معلومات عن الإقليم عملا بالمادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة؛

(ج) شدّدوا في هذا الصدد على أهمية ضمان توافر معلومات موضوعية وموثوقة عن الحالة في الإقليم كوسيلة لاستكمال ورقة العمل الإعلامية التي أعدتها الأمانة العامة؛

(د) أحاطوا علما ببيان الممثل الذي شدد على أهمية النظر في ما إذا كان ينبغي أن يظل بعض الأقاليم، بما في ذلك بولينيزيا الفرنسية، مدرجا في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وأشار إلى الطلب المقدم في الحلقة الدراسية الإقليمية لعام ٢٠١٧، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ١١٢/٧٣ لعام ٢٠١٨، لرفع بولينيزيا الفرنسية من تلك القائمة؛

(هـ) أحاطوا علما أيضا بالمعلومات التي قدمها الممثل والتي تفيد بأن الأحزاب المؤيدة للحكم الذاتي قد فازت، على مدى السنوات الأربعين الماضية، بجميع الانتخابات، باستثناء الانتخابات في عام ٢٠٠٤، مما يعطي مؤشرا جيدا عن حالة الرأي في الإقليم؛

(و) أحاطوا علما كذلك بأنه بناء على طلب حكومة الإقليم، يجري تنقيح النظام الأساسي للاستقلال الذاتي من أجل تعزيز الشراكة مع فرنسا ويشمل اعتراف الدولة الفرنسية بالدور الذي يؤديه الإقليم في تطوير سياسة الردع النووي الفرنسية؛

(ز) أحاطوا علما بالمعلومات عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في الإقليم، والدعوة التي وجهها رئيس الإقليم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ لزيارة الإقليم.

(٥) مدير الوفد المعني بالشؤون الدولية والأوروبية وشؤون المحيط الهادئ في مكتب رئيس بولينيزيا الفرنسية.

فيما يتعلق بالحالة في كاليدونيا الجديدة:

(أ) أعربوا عن تقديرهم لممثلي فرنسا، الذين أطلعوا المشاركين في الحلقة الدراسية على آخر المستجدات بشأن الحالة في كاليدونيا الجديدة، ولا سيما فيما يتعلق بالاستفتاء على تقرير المصير الذي أجري في الإقليم في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وفقا لاتفاق نوميا؛

(ب) أشاروا إلى أنه في هذا الاستفتاء، الذي بلغت نسبة المشاركة فيه أكثر من ٨٠ في المائة من الناخبين المؤهلين، صوت أكثر من ٥٦ في المائة لصالح البقاء في كنف فرنسا، بينما أعرب ٤٣ في المائة عن الرغبة في تحقيق السيادة الكاملة؛

(ج) أثنوا على التعاون بين كاليدونيا الجديدة، وفرنسا، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة، والأمم المتحدة، واللجنة الخاصة في إطار التحضير لاستفتاء عام ٢٠١٨؛

(د) أكدوا من جديد فائدة البعثات الزائرة إلى الأقاليم وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، كما كان الحال بالنسبة للبعثة الزائرة إلى كاليدونيا الجديدة في عام ٢٠١٨؛

(هـ) أشاروا إلى عقد استفتاءين إضافيين في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢٢، إذا طلب مجلس نواب الإقليم ذلك.

فيما يتعلق بالحالة في توكيلاو:

(أ) أعربوا عن تقديرهم للبيان الذي أدلى به ممثل الدولة القائمة بالإدارة؛

(ب) أحاطوا علما بالبيان الذي أُدلي به ومفاده أن حكومة نيوزيلندا لا تزال ملتزمة بعلاقتها مع توكيلاو التي تستند إلى قرارات شعب الإقليم؛

(ج) أحاطوا علما أيضا بالمعلومات المقدمة، التي لخصت الدعم المقدم إلى توكيلاو، وأحاطوا علما كذلك بأن نيوزيلندا ستوفر الموارد خلال السنوات الأربع القادمة لدعم الخدمات العامة والهياكل الأساسية ودعم مشاريع التكيف مع تغير المناخ في توكيلاو، وأن نيوزيلندا قررت توسيع نطاق منصب المدير وأن رئيسا جديدا قد تولى هذا المنصب في آذار/مارس ٢٠١٩.

دال – تنفيذ العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار: تعجيل إنهاء الاستعمار عن طريق تجديد الالتزام واتخاذ تدابير عملية في المناطق الأخرى، بما في ذلك متابعة نتائج الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ لعام ٢٠١٨

٣٣ – جاء في الملاحظات الختامية لأعضاء اللجنة الخاصة المشاركين ما يلي:

فيما يتعلق بالحالة في جزر فوكلاند (مالفيناس):

أشاروا إلى قرارات ومقررات الجمعية العامة واللجنة الخاصة بشأن تلك المسألة، التي طلبت استئناف المفاوضات بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بهدف التوصل إلى حل دائم للنزاع على السيادة، مع مراعاة مصالح سكان الجزر، وفقا لقرار الجمعية ٢٠٦٥ (د-٢٠) والقرارات اللاحقة ذات الصلة التي اتخذتها الأمم المتحدة، بما في ذلك قرار الجمعية ٤٩/٣١، الذي دعت فيه الجمعية العامة الطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ قرارات قد تنطوي على إدخال تعديلات

من جانب واحد على الحالة في الوقت الذي تخضع فيه الجزر للعملية التي أوصت بها الجمعية، وكررت طلبها إلى الأمين العام تعزيز جهوده من أجل الوفاء بمهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها عملا بقرارات الجمعية واللجنة بشأن هذه المسألة؛

فيما يتعلق بالحالة في جبل طارق:

أشاروا إلى ضرورة وضع النداء الذي وجهته الأمم المتحدة إلى إسبانيا والمملكة المتحدة موضع التطبيق من أجل إجراء محادثات بشأن مسألة جبل طارق بهدف التوصل، في إطار اتفاق بروكسل المبرم في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤، وبعد الاستماع إلى مصالح سكان جبل طارق، إلى حل نهائي ومتفاوض بشأنه للخلاف في ضوء القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة، والمبادئ المنطبقة، ووفقا لروح ميثاق الأمم المتحدة، وأشاروا إلى أنه نظرا لأن المنتدى الثلاثي للحوار بشأن جبل طارق لم يعد موجودا، تحاول كل من إسبانيا والمملكة المتحدة إنشاء آلية جديدة للتعاون المحلي بما يحقق الرفاه الاجتماعي والتنمية الاقتصادية الإقليمية، تشارك فيها السلطات المحلية المختصة في جبل طارق والسلطات المحلية والإقليمية الإسبانية المختصة، وأعربوا عن أملهم في أن تبدأ هذه الآلية عملها قريبا؛

فيما يتعلق بالحالة في الصحراء الغربية:

أشاروا إلى ولاية اللجنة الخاصة المتمثلة في السعي إلى تحقيق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية، وأعادوا تأكيد جميع قرارات الجمعية العامة وأعربوا عن تأييدهم لجميع قرارات مجلس الأمن بشأن مسألة الصحراء الغربية والتزام الأمين العام ومبعوثه الشخصي إلى الصحراء الغربية بإيجاد حل لمسألة الصحراء الغربية، وشدّدوا على ضرورة تجديد الجهود الرامية إلى إعادة تنشيط عملية البحث عن حل سياسي دائم للمسألة، ودعوا الأطراف إلى مواصلة التحلّي بالإرادة السياسية والعمل في بيئة مواتية للحوار من أجل الدخول في مرحلة مفاوضات أكثر عمقا وتركيزا على الموضوع، وبالتالي كفالة تنفيذ القرارات المذكورة أعلاه ونجاح المفاوضات، وكرّروا تأكيد الدعوة التي وُجهت إلى الأطراف في الحلقات الدراسية الإقليمية السابقة لمواصلة تلك المفاوضات تحت رعاية الأمين العام، بدون شروط مسبقة وبحسن نية، وذلك بهدف التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول لدى الطرفين، من شأنه أن يُتيح لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره في سياق ترتيبات تتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

هاء – دور منظومة الأمم المتحدة في تقديم المساعدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

٣٤ – جاء في الملاحظات الختامية لأعضاء اللجنة الخاصة المشاركين ما يلي:

(أ) رحبوا بمشاركة ممثلة صندوق الأمم المتحدة للسكان، وأحاطوا علما بالمعلومات التي قدمتها، وأعربوا عن امتنانهم للرئيسة، التي أرسلت دعوات، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرار الجمعية العامة ١٢٣/٧٣، إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة البحرية الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم

والثقافة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والبنك الدولي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية؛

(ب) شجعوا جميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، على تكثيف مشاركتها في أعمال اللجنة الخاصة، بوسائل منها المشاركة في الحلقات الدراسية الإقليمية المقبلة المتعلقة بإنهاء الاستعمار، بناء على دعوة اللجنة، مع مراعاة مسؤولية الوكالات عن ضمان التنفيذ الكامل والفعال لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ج) أعربوا عن تأييدهم للدور الذي تقوم به اللجان الإقليمية في تعزيز وتوسيع نطاق مشاركة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في أنشطتها بوصفها أعضاء بالانتساب، وخاصة لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وفقا لولاياتها ولقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بإنهاء الاستعمار؛

واو – اقتراحات ومقترحات تتعلق بالعقد الثالث

٣٥ – جاء في الملاحظات الختامية لأعضاء اللجنة الخاصة المشاركين ما يلي:

(أ) أكدوا من جديد، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وغيره من القانون الدولي ذي الصلة بالموضوع، أن لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها، وأنها حرة، بمقتضى هذا الحق، في تحديد وضعها السياسي وفي السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي؛

(ب) أكدوا من جديد أيضا أن كل محاولة ترمي إلى التقويض الجزئي أو الكلي للوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية لبلد ما هي أمر يتنافى مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه؛

(ج) أكدوا من جديد أن للأمم المتحدة دورا مشروعا متواصلا تؤديه في عملية إنهاء الاستعمار، وأن ولاية اللجنة الخاصة هي برنامج رئيسي من برامج المنظمة، وأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تقدم الدعم حتى تُحل جميع قضايا إنهاء الاستعمار المعلقة ومسائل المتابعة ذات الصلة بالموضوع بطريقة مرضية وفقا لقرارات الأمم المتحدة ومقرراتها ذات الصلة؛

(د) أكدوا من جديد دور اللجنة الخاصة باعتبارها الأداة الأساسية لتعزيز عملية إنهاء الاستعمار ورصد الحالة في الأقاليم؛

(هـ) شددوا على أهمية أن تضع اللجنة الخاصة نهجا استباقيا ومركزا، وأن تعزز تنفيذ ولايتها، سعيا إلى تحقيق هدف إنهاء الاستعمار في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المدرجة على قائمة الأمم المتحدة، وعلى ضرورة أن تواصل اللجنة معالجة كل حالة بروح من الانفتاح، وأن تستند إلى الخيارات المتاحة وأن تحقق مزيدا من الدينامية في عملية إنهاء الاستعمار، وفقا لقرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

(و) أعربوا من جديد عن دعمهم للمشاركة الحالية للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في اللجان الإقليمية المعنية التابعة للأمم المتحدة وفي الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة،

ودعوا إلى زيادة مشاركة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في برامج وأنشطة منظومة الأمم المتحدة من أجل التعجيل بعملية إنهاء الاستعمار؛

(ز) أوصوا، في ضوء مساهمات مختلف المنظمات والترتيبات الإقليمية في بناء قدرات الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بضرورة تيسير المشاركة الفعالة لتلك الأقاليم في عمل المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وباستخدام الآليات الملائمة، إلى جانب تعزيز التعاون العملي الإقليمي الملموس في مجالات مختلفة مثل الحوكمة، والتأهب لمواجهة الكوارث الطبيعية، وتغير المناخ، وتمكين المجتمع المحلي؛

(ح) اقترحوا، أيضا في ضوء الدور الهام الذي تقوم به المنظمات والترتيبات الإقليمية في مجال تقديم المساعدة إلى الأقاليم المعنية غير المتمتعة بالحكم الذاتي دعما لعملية إنهاء الاستعمار، أن تقوم اللجنة الخاصة، وفقا لولايتها وقرارات الأمم المتحدة ومقرراتها ذات الصلة، بتعزيز تفاعلاتها وزيادة تعاونها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية؛

(ط) شددوا، استنادا إلى الدروس المستخلصة من ممارسة عقد حلقات دراسية إقليمية سنوية، على ضرورة أن تنظر اللجنة الخاصة في تحديث النظام الداخلي للحلقات الدراسية من أجل إتاحة إيلاء اهتمام متساو وملائم لكل إقليم من الأقاليم المدرجة في جدول الأعمال؛

(ي) أشاروا على اللجنة الخاصة، فيما يتعلق بمسألة التوعية العامة لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بمسائل إنهاء الاستعمار، أن تشارك بصورة فعالة، بالتعاون مع إدارة التواصل العالمي التابعة للأمانة العامة، في حملة توعية لتعزيز فهم شعوب الأقاليم لخيارات تقرير المصير وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ومقرراتها ذات الصلة المتعلقة بإنهاء الاستعمار وبأن تلتمس سبلا جديدة وابتكارية للترويج لتلك الحملة، وذلك لأغراض منها تكميل للجهود التي تبذلها تلك الشعوب ولضمان وصول المعلومات المتاحة بالفعل إلى شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛

(ك) أشاروا أيضا على اللجنة الخاصة، بغية المحافظة على التركيز العالمي الذي يتسم به جدول أعمال إنهاء الاستعمار، أن تنظم أنشطة للاحتفال بأسبوع التضامن مع شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بما في ذلك ما يلي:

'١' عقد اجتماع استثنائي للّجنة الخاصة يكرّس تحديدا لأسبوع التضامن، مع توجيه الدعوة إلى الأمين العام، ورئيس مجلس الأمن، ورئيس الجمعية العامة، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ورئيس مجلس الوصاية؛

'٢' تنظيم مناسبة في مكتبة داغ همرشولد لعرض أفلام وثائقية عن تاريخ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

'٣' تنظيم معرض للصور الفوتوغرافية في المقر يكرّس لتاريخ اللجنة الخاصة، وتُعرض فيه صور فوتوغرافية وغير ذلك من المواد السمعية – البصرية من محفوظات إدارة التواصل العالمي؛

'٤' تنظيم مناسبة في المقر لعرض أفلام وثائقية ومعرض للمواد السمعية – البصرية عن حركات التحرّر في الأقاليم؛

‘٥’ تنظيم برنامج حواري مع رئيس اللجنة الخاصة على إذاعة الأمم المتحدة، وربما يذاع بعد ذلك بشكل متزامن في محطات الإذاعة المحلية التي تتعاون مع إدارة التواصل العالمي في مجال نشر مواد الأمم المتحدة؛

(ل) أشاروا على اللجنة الخاصة أن تقوم، من خلال شراكتها مع إدارة التواصل العالمي وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام التابعتين للأمانة العامة، بتجميع مجموعة مواد صحفية عن إنهاء الاستعمار تتضمن معلومات أساسية عن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وقائمة بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ومعلومات أخرى ذات صلة لضمان قيام الصحفيين بتغطية مسألة إنهاء الاستعمار بصورة وافية؛ وأشاروا عليها أن توزّع مجموعة المواد هذه، بصورتيها المطبوعة والإلكترونية، على وسائط الإعلام المحلية في البلد الذي يستضيف الحلقة الدراسية الإقليمية السنوية، وأكدوا أن جميع المنشورات التي يمكن أن تشكل قوام مجموعة المواد الصحفية متوافرة بالفعل؛

(م) أوصوا بأن تقيم اللجنة الخاصة علاقة عمل وثيقة مع المنظمات غير الحكومية المعنية بإنهاء الاستعمار، ولا سيما في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وربما أن تقوم، كخطوة أولى في هذا الاتجاه، بتوجيه طلب إلى وحدة إنهاء الاستعمار التابعة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام بالأمانة العامة لتجميع قائمة بهذه المنظمات ذات الخبرة في هذا المجال استنادا إلى القائمة الحالية للمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/2018/INF/5)، مع مراعاة ضرورة التأكُّد، لدى فرز المنظمات غير الحكومية الأخرى التي لم تحصل بعد على هذا المركز، من أن المنظمات غير الحكومية المختارة كجهات شريكة ستلتزم بالمثل العليا للأمم المتحدة وأنها لن تشارك في أنشطة معادية لدول أعضاء معيّنة؛

(ن) أكدوا كونه مفهوما أن تلك الأنشطة المقترحة جميعها ستغطى بصورة وافية في وسائط إعلام الأمم المتحدة وستحظى بتغطية عالمية من خلال شبكة مراكز الأمم المتحدة للإعلام؛

(س) اقترحوا، فيما يتعلق بمسألة التعليم، أن تنظر حكومات الأقاليم المعنية والدول القائمة بالإدارة في إدراج مسائل إنهاء الاستعمار في المناهج المدرسية للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛

(ع) شددوا، فيما يتعلق بعمليات استعراض وضع الأقاليم و/أو الدساتير وبعملية إنهاء الاستعمار بوجه عام، على ضرورة تناول هذه العمليات على أساس كل حالة على حدة وبطريقة تحترم حقوق الإنسان وتتسم بالشفافية والمساءلة وشمول الجميع والمشاركة، وبمشاركة الشعب المعني، وذلك وفقا للقرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن إنهاء الاستعمار ولمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه؛

(ف) أشاروا، فيما يخص العلاقة مع الدول القائمة بالإدارة، بمواصلة تعزيز ودعم التفاعل والتعاون بين اللجنة الخاصة والدول القائمة بالإدارة باتباع مختلف المنابر والسبل الممكنة، بما في ذلك الحوار غير الرسمي وعلى المستوى العملي، وأكدوا من جديد على ضرورة أن تشارك جميع الدول القائمة بالإدارة بفعالية في عمل اللجنة، ولا سيما الدول التي لم تفعل ذلك؛

(ص) شددوا في هذا الصدد على الأهمية الحاسمة لتكثيف الجهود الحالية لتعزيز الاتصال والتعاون بين اللجنة الخاصة والدول القائمة بالإدارة، وحثوا اللجنة على مواصلة استكشاف إمكانية

التفاعل المتضافر في هذا الصدد، على المستويات الرسمية وغير الرسمية وعلى أساس كل حالة على حدة، والسعي إلى ذلك التفاعل، بهدف إحراز تقدم في مجال إنهاء الاستعمار أثناء العقد الثالث؛

(ق) شددوا أيضا على الأهمية الحاسمة لتكثيف الجهود الحالية لتعزيز العلاقات بين اللجنة الخاصة والدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة المعنية الأخرى، وكذلك الخبراء والمجتمع المدني في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

(ر) كرروا التأكيد، بالنظر إلى المساهمة القيمة التي يقدمها ممثلو الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في الحلقة الدراسية، على أن اللجنة الخاصة، من خلال الآلية المناسبة وبمساعدة الأمانة العامة، ينبغي أن تواصل العمل على تحقيق المشاركة الكاملة لممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في الحلقات الدراسية المقبلة، وعلى أن تيسر الدول القائمة بالإدارة مشاركة الممثلين المنتخبين للأقاليم في الحلقات الدراسية وفقا للقرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة؛

(ش) شددوا على أهمية تعزيز العلاقات فيما بين الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، لا سيما في مجال تبادل المعلومات عن تلك الأقاليم، وواصلوا في هذا الصدد الإشارة إلى المقترح الذي قدمه ممثل أحد الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بشأن إنشاء شبكة فيما بين تلك الأقاليم؛

(ت) أكدوا في هذا الصدد على ضرورة أن تواصل اللجنة الخاصة إعادة ترتيب طرق عملها وشحذ قدرتها على عقد الحلقات الدراسية الإقليمية بطريقة ابتكارية، وذلك لكفالة زيادة مستوى مشاركة أعضائها في تلك الحلقات بتمويل من الأمم المتحدة، مما يمكِّن اللجنة من الاستماع إلى آراء شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بصورة أفضل وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن إنهاء الاستعمار؛

(ث) شددوا، فيما يتعلق بدور منظومة الأمم المتحدة في تقديم المساعدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، على ضرورة مشاركة هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة المعنية في عمل اللجنة الخاصة بشكل كامل وتعزيز الجهود التي تبذلها، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وباستخدام الآليات المناسبة، لتقديم المساعدة إلى الأقاليم، وفي هذا الصدد، اقترُح أن تطلب اللجنة إلى الأمين العام بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق أن يشجع التفاعل الفعال بين المنظمات الدولية المنشأة في إطار منظومة الأمم المتحدة واللجنة، وأكدوا على أنه يلزم أن تطوّر اللجنة سبلا ووسائل لتشجيع مشاركة هذه الوكالات والهيئات، بما في ذلك إجراء تحسينات في مجال الاتصالات، وتعزيز مشاركتها في الحلقات الدراسية الإقليمية لكي تتفاعل مع اللجنة، وتوفير تقارير عن الأعمال المضطلع بها في الأقاليم؛

(خ) أشاروا على اللجنة الخاصة بالعمل على إيجاد السبل والوسائل التي تستطيع بواسطتها أن تعد، على أساس كل حالة على حدة، تقييمات أفضل للمرحلة الراهنة من إنهاء الاستعمار وتقرير المصير في كل إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي وفقا لقرارات الأمم المتحدة ومقرراتها ذات الصلة، بحيث يمكن استخدامها كقائمة مرجعية يقاس على أساسها ما أحرز من تقدم وما تبقى من عمل يجب القيام به، ودعوا، في هذا الصدد، اللجنة إلى مواصلة وضع مقترح مشروع محدد في هذا الشأن؛

(ذ) كرروا التأكيد على ضرورة أن تواصل اللجنة الخاصة العمل من أجل إيفاد بعثات زائرة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بمشاركة حكومة الإقليم والدولة القائمة بالإدارة المعنيتين، على

أســـاس كل حالة على حدة ووفقا لقرار الجمعية العامة ١٢٣/٧٣ وغيره من قرارات الأمم المتحدة ذات الصـــلة، ولاحظوا في هذا الصـــدد ما أُبدي من اهتمام في الحلقة الدراســـية بهذه البعثات الزائرة والبعثات الخاصة؛

(ض) أكدوا من جديد أن عملية إنهاء الاستعمار ستظل غير مكتملة إلى أن تُحسم جميع القضايا المعلَّقة بشأن إنهاء الاستعمار ومسائل المتابعة ذات الصلة بطريقة مرضية ووفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

(أ أ) أكدوا أنه ينبغي، في سياق العقد الثالث، أن تواصل اللجنة الخاصة تقييم التحديات الحالية التي تواجه عملية إنهاء الاستعمار والفرص المتاحة أمامها وأن تضع خطة عمل عملية للعقد الثالث بهدف التعجيل بعملية إنهاء الاستعمار؛

(ب ب) شـــجعوا الدول القائمة بالإدارة على أن تقدم إلى اللجنة الخاصـــة، في إطار المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة، حالة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

التذييل الأول

قائمة المشاركين

أعضاء اللجنة الخاصة

غرينادا (الرئيسة)	بيتر ديفيد
	ألفا براون
	ت. إيدرين جوزيف
	كيشا أنيا مكغواير[أ]
	نيريسا ويليمس[أ]
	مايكل ميتشل
أنتيغوا وبربودا	أشا سيسيلي تشالنجر[أ]
	كلاكستون دوبيري
	شانتال فيليب
شيلي	ريكاردو بوسنك
	ليلى فاسكيز
الصين	هان شو
كوت ديفوار	ياسي ماكسيمين برو
الكونغو	فرناند يوجين أونداكو
كوبا	إيرايدا غيريرو سونييغا
دومينيكا	لورين روث بانيس – روبيرتس
إثيوبيا	ليلا دستا أسكدوم[أ]
فيجي	جين واكانيفالو باي
إندونيسيا	محمد كورنيادي كوبا
	ألويسيوس سيلواس تابورات
العراق	محمد قاسم كريم كريم
نيكاراغوا	مايكل رينيه كامبل هوكر
بابوا غينيا الجديدة	فريد ساروفا
الاتحاد الروسي	ستانيسلاف س. أليكساييف[أ]
سانت كيتس ونيفس	سام تيرنس كوندور
سانت لوسيا	بينتا إرنست
	شونا تشارلز
سيراليون	فرانسيس مصطفى كاي – كاي[أ]

	فكتور عبد الله شريف
الجمهورية العربية السورية	عمار عواد[أ]
تيمور – ليشتي	خوليو داكوستا فريتاس
	ليونيتو سبينولا لي دي أراوخو مانتيلو
فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)	خورخي غيريرو بيلوس
	غوستافو دياز آولار
	نايدلي ألفاريس

الدول الأعضاء في الأمم المتحدة

الجزائر	عبد الله بعلي
	العربي الحاج علي
	منال الأيوبي
الأرجنتين	غونزالو سيباستيان ماتسيو
هندوراس	توليو ماريانو غونزاليس غارسيا
المغرب	عمر هلال
	عبد الرحيم قدميري
	رضوان حسيني
	خداد الموساوي
	عمر قادري
	مجدلين مفلح
	عادل اليماني
	زهور سعيدي
	كريم بوحميدي
	رشيد صبري
	حمزة الشبيهي
إسبانيا	ديفيد إزكييردو أورتيز دي زاراتي
أوغندا	فيليب أوتشين أندرو أوديدا

الدول القائمة بالإدارة

فرنسا	فيليب أرداناز
	ساندرا لالي
نيوزيلندا	أنتون أوجالا
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	ستيف مكريدي

الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

برمودا	والتر هـ. روبان
جزر فرجن البريطانية	أندرو أ. فاهي
	كلود سكيلتون – كلاين
	ناجان كريستوفر
	إليعازر ”بينيتو“ ويتلي
	هاملت مارك
جزر فوكلاند (مالفيناس)[ب]	روجر أنتوني إدواردز
بولينيزيا الفرنسية	مانويل تيراي
جبل طارق	جوزيف جون بوسانو
	ألبرت بوجيو
غوام	ملفين وون بات – بورجا
مونتسيرات	ديبرا لويس
جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة	تريغنزا أ. روش
الصحراء الغربية	سيدي محمد عمر (جبهة البوليساريو)
	سويليمة طيب أحمد سالم (جبهة البوليساريو)
	محمد عبا
	غلة بهية

صناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها

صندوق الأمم المتحدة للسكان	دنيز بلاكستوك

المنظمات الإقليمية

مجموعة رأس الحربة الميلانيزية	إلان أناما كيلوي

الخبراء

مايكل بفاكوا

بيتر كليغ

جوديث بورن

ويلما ريبيرون – كوياسو

لويس غوستافو فيرنت

(أ) عضو في الوفد الرسمي للجنة الخاصة.

(ب) ثمة نزاع قائم بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بشأن السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس).

التذييل الثاني

قرار يعرب عن التقدير لحكومة غرينادا وشعبها

إنّ المشاركين في الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي،

وقد اجتمعوا في سانت جورجز، في الفترة من ٢ إلى ٤ أيار/مايو ٢٠١٩، للنظر في التحديات المطروحة والفرص المتاحة في عملية إنهاء الاستعمار في عالم اليوم،

وقد استمعوا إلى بيان هام أدلى به في افتتاح الحلقة الدراسية وزير الخارجية والعمل في غرينادا، بيتر ديفيد،

وقد أحاطوا علما بالبيانات المهمة التي أدلى بها ممثلو الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي،

يعربون عن عميق امتنانهم لحكومة غرينادا وشعبها لتزويد اللجنة الخاصة بالمرافق اللازمة لعقد حلقتها الدراسية، وللمساهمة الممتازة التي قدماها في نجاح الحلقة الدراسية، ولا سيما لما لقيه المشاركون طوال مدة بقائهم في غرينادا من سخاء بالغ وكرم ضيافة واستقبال ودي وحار.

100919 130919 19-13068 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق